تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تصور مقترح

ابتهال محمد عبد الله شبيب
تخصص إدارة وتخطيط تربوي
ebtehal383@gmail.com
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v5i4.481

الملخص

هدف البحث إلى تقديم تصور مقترح لتطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال التعرف على تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية البيئة، وكذا التعرف على واقع دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المسحي، من خلال إعداد استبانة مكونة من (29) فقرة موزعة على ثلاث محاور، وطبقت على عينة من الخبراء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بلغ عددهم (21) خبيرًا من مختلف الكليات والمراكز التابعة للجامعة. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: وجود ضعف في واقع دور البحث العلمي في جامعة إب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقًا لما أشارت إليه التقارير الرسمية والدراسات؛ أنَّ درجة أهمية تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الخبراء بشكل عام كانت (كبيرة جدًا)، بمتوسط حسابي بلغ (4.70)، ووزن نسبي (92.2)؛ أنَّ درجة أهمية تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية من وجهة نظر الخبراء بشكل عام كانت (كبيرة جدًا)، بمتوسط حسابي بلغ (4.65)، ووزن نسبي (92.2)؛ أنَّ درجة أهمية تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية البيئية من وجهة نظر الخبراء بشكل عام كانت (كبيرة جدًا)، بمتوسط حسابي بلغ (4.80)، ووزن نسبي (93.3).

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، جامعة إب، التنمية المستدامة.

Developing the role of scientific research at Ibb University to achieve the goals of sustainable development: A suggested vision

Abstract

Theis research aimed at presenting proposed paradigm for developing role of scientific research at Ibb University to achieve the goals of sustainable development which are the goals of economic development, the goals of social development, and the goals of social development. Moreover, identifying reality of role of scientific research at Ibb University to achieve the goals of sustainable development. The researcher has used the descriptive method, with its survey and analytical approaches. She has also used a questionnaire as a tool for collecting data, consisted of (29) items divided on three dimensions. The questionnaire was distributed on (21) experts from the faculty members at Ibb University from various faculties and centers affiliated with the university. The research has reached to many results, the most important of which are: there is drawback in reality of role of scientific research at Ibb University to achieve the goals of sustainable development according to official reports and studies; the degree of importance of developing the role of scientific research at the University of Ibb to achieve the goals of sustainable development was (very large) from the point of view of experts in general; where the goals of economic development was (very large), with an arithmetic mean of (4.70), and a relative weight of (92.2); the goals of social development (very large), with an arithmetic mean of (4.65), and a relative weight (92.2), and the goals of environmental development was (very large), with an arithmetic mean of (4.80), and a relative weight of (93.3).

***Keywords**: Scientific Research - Ibb University - sustainable development.*

مقدمة البحث:

تُعَدُّ الجامعات اليوم أهم المؤسسات التربوية والتعليمية في المجتمع فهي أداة تحديث وتطوير، فوظيفة الجامعة الثانية المعنية بالبحث العلمي وجدت أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، لما تؤديه البحوث العلمية من إحداث تغيرات إيجابية ونافعة للأفراد والمجتمع على حد سواء، فالبحث العلمي أهم قوة دافعة وفاعلة للمنافسة عالميًّا تطمح من خلاله المجتمعات إلى بناء حياة أفضل ليكون لها موضع قدم بين الأمم في صناعة خريطة الحضارة الإنسانية، وذلك بعد أن أصبحت قوة المجتمعات تكمن في المقام الأول في البحوث العلمية.

وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في أوساط الثمانينيات من القرن الماضي نتيجة الاهتمام بالمحافظة على البيئة وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية، وَتُعَدُّ التنمية المستدامة هدفًا للدول لما لها من مردود على الفرد والمجتمع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى الرفاهية مع الحفاظ على البيئة وعلى ثرواتها، وضمان حق الأجيال القادمة في تلك الثروات بما يضمن تنمية مستدامة لهم في المستقبل؛ لذا فهي عملية تطور تأخذ أشكالًا وأنواعًا مختلفة تهدف إلى رفع مستوى حياة الإنسان للوصول إلى الاستقرار والتطور والرفاه وبما يتوافق مع احتياجاته وتطلعاته وإمكانياته وموارده (أبو عيادة،2021، 380). ومن هنا فَإِنَّ الجامعات ومن خلال وظيفة البحث العلمي باتت تؤدي أدوارًا مهمة في العلمية التنموية، ودليل على ذلك التجارب العالمية في هذا المجال؛ حَيْثُ أَنَّ تنمية الدول وعمودها الأساس هو تثمين البحوث العلمية وتسخيرها أداة في خدمة التنمية، فضلًا عن تسخير الدول ميزانيات كبيرة لتمويل الأبحاث العلمية، لما له من أهمية بالغة في الرفع من الكفاءة والفاعلية وتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (بومدين، 2016، 247-248)، كما يُعَدُّ البحث العلمي التجسيد الحقيقي لأساسيات التقنية الحديثة والربط الحقيقي لأبحاث الجامعة بالمجتمع، ويعتبر أحد المرتكزات الأساسية للتقدم في كافة النواحي المختلفة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع؛ حيث يشكل البحث العلمي استثمارًا ماديًّا يحقق مردودًا على المدى الطويل ويمكن المؤسسات من مواجهة تحديات البيئات المنافسة (ردمان، 2020، 349). وَأَنَّ أهم ما يفعل البحث العلمي في إحداث التنمية المستدامة هو تطبيق نتائج الأبحاث في الواقع للنهوض بالمؤسسات، وبهذا الصدد نادت العديد من الدراسات بضرورة ربط البحث العلمي بالتنمية المستدامة، فقد أكدت دراسة علي (2013) أَنَّ هناك علاقة وثيقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة وما ينتج عن ذلك من رفع معدلات الإنتاج وتحسين سبل الحياة في المجتمعات، وأشارت دراسة أحمد (2016، 2730-274) إلى أهمية دور البحث العلمي في الجامعات في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم اقتصار دورها على التعليم فقط، بل يجب أن يمتد دورها إلى البحث العلمي الذي ينتج عن الابتكارات والاختراعات التي لها دور وإسهامٌ فعَّال في التنمية المستدامة للمجتمع، وأوردت دراسة أضهير (2017) أَنَّ البحث العلمي يعتبر سببًا رئيسًا لرفع مستوى الجامعات؛ حَيْثُ إِنَّ للبحث العلمي تأثيرًا كبيرًا في التنمية المستدامة، وَتُعَدُّ الأبحاث من أهم المقاييس المتداولة لتقويم الدور التنموي في المجتمع، وعلى المستوى المحلي فقد أولى دستور الجمهورية اليمنية موضوع البحث العلمي الكثير من الاهتمام؛ إذ صدر القرار الجمهوري بالقانون الجمهوري رقم (18) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية الذي حدد وظيفة البحث العلمي في أهداف الجامعات في المادة الخامسة بالنص على "إجراء البحوث العلمية وتشجعيها، وتوجيهها لخدمة المجتمع"، كما جاء في المادة (27) منه "تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإنجازات الأدبية والفنية والثقافية كما توفر الوسائل المحققة لذلك وتقدم كل المساعدة للعلوم والفنون، كما تشجع الاختراعات العلمية والفنية والإبداع وتحمي الدولة نتائجها" (الدستور اليمني، 2015، 5)، وأكد تقرير التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية (2015) على إدماج البعد الاجتماعي والاهتمام البيئي في التخطيط التنموي وتحقيق التنمية المستدامة في ظل المعطيات والمتغيرات المحلية والعالمية على ثلاث ركائز هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، كما توصلت دراسة الهبوب والفخري (2018) إلى أهمية تبني الجامعة للوظيفة البحثية وجعلها في طليعة أولياتها وأنشطتها الأكاديمية، وتوصلت دراسة ردمان (2020) إلى أَنَّ لمؤسسات البحث العلمي دورًا كبيرًا ومهمًا في تحقيق التنمية المستدامة بشتى أشكالها.

ومن هذا المنطلق فقد هدف البحث الحالي إلى تقديم تصور لتطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال العمل على رفع الكفاءة البحثية للجامعة بما يحقق التنمية المستدامة في المجتمع ويعود بالنفع الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع، وبناء علاقات اجتماعية سليمة قادرة على تحقيق الاستقرار والتعايش بين كافة فئات المجتمع، إضافة إلى خلق بيئة سليمة وآمنة لضمان صحة مستدامة لجميع أفراد المجتمع.

مشكلة البحث:

لا تزال الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب اليوم تعاني من ضعف أدائها البحثي بشكل عام، وكون البحث العلمي يُعَدُّ الوظيفة الثانية للجامعة فهنالك ضعف ملحوظ لإبرازه أهمية في إحداث تغيرات إيجابية في التميز المستدام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المجتمع، وعلى الرغم من ذلك فَإِنَّ هناك العديد من المحاولات والجهود التي تبذلها الجامعة من

أجل تطوير وتجويد البحث العلمي، ومع ذلك لا يزال أمامها العديد من المعوقات والمشكلات التي تعترض مسيرة دورها البحثي وتعيق فاعليته وتحول دون قدرته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من أجل المشاركة في إيجاد الحلول العلمية للمشكلات التنموية المعقدة التي يعاني منها المجتمع اليمني. وهذا ما أكدته العديد من التقارير والدراسات كالاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2010)، وتقرير التنمية الوطني للجمهورية اليمنية (2012)، والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2015)، أمَّا جانب الدراسات فقد أكد ذلك العدد من الدراسات، كدراسة كُلٍّ من الدوش (2003)، والحدابي (2014)، والعفيري (2017)، والهبوب والفخري (2018)، والشيباني (2018)، والكميم وعرشان (2020)، الورد والآنسي (2023)؛ إذ أكدت أنَّ ضعف الدور البحثي التنموي بشكل عام. فالبحث العلمي في الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب يفتقر إلى أبسط المقومات فمعظم الأبحاث تتسم بالفردية والغرض من إجرائها في الغالب هو الترقية أو بحوث ومشاريع تخرج الطلبة التي هي بعيدة عن حاجات ومشكلات المجتمع التنموية الحقيقية، ناهيك عن وجود ضعف في ارتباط الأبحاث العلمية بأهداف وسياسات وخطط التنمية، وعدم وجود تكامل بين الجامعة والمنشآت الاقتصادية والمجتمعية، إضافة إلى أنَّ معظم الأبحاث تظل حبيسة الإدراج وتبقى حبر على ورق ولا تعطي أيَّ قيمة مضافة للمجتمع؛ لذا فإنَّ الوضع الراهن للأبحاث العلمية عبارة عن جهود علمية مبعثرة ومتفاوتة الجودة، ولا تزال المخرجات البحثية متواضعة وتأثيرها بشكل عام على التنمية المستدامة يكاد يكون معدومًا، كما أشارت تلك الدراسات إلى أنَّ الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب اليوم لا تزال أسيرة للوظائف التقليدية المعروفة، ومنها وظيفة البحث العلمي الذي يكاد يخلو من الأدوار الجديدة له في دراسة المواضيع المتعلقة بالتنمية والتي تقوم بها الجامعات في دول العالم؛ إذ لا يتطرق البحث العلمي لقضايا تلامس حياة المجتمع والعمل على إيجاد الحلول لها بالإضافة إلى مشكلات البيئة والمرأة؛ وهو ما يشير إلى أنَّ الجامعات ومنها جامعة إب وما تقوم به من وظيفة البحث العلمي ليست معدة الإعداد الكافي لإحداث التنمية المستدامة في المجتمع.

واستجابة لجهود تجويد البحث العلمي وتطويره بوصفة مدخلًا مهمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتطلب الأمر إعادة النظر في واقع دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى يتمكن من معالجة المشكلات التنموية المختلفة التي يعاني منها المجتمع ليكن قادرًا على مواجهة التحديات والعمل على التحسين والتطوير المستمر في ظل أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في السؤال الآتي: ما التصور المقترح لتطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما واقع دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما درجة أهمية تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟
- ما درجة أهمية تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؟
- ما درجة أهمية تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية البيئية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى وضع تصور مقترح لتطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على واقع دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تقديم تصور مقترح لتطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال التعرف على الآتي:
  - درجة أهمية تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
  - درجة أهمية تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.
  - درجة أهمية تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية البيئة.

أهمية البحث:

- تنبع أهمية البحث من مواكبة الاهتمام العالمي المتزايد بالبحث العلمي والتنمية المستدامة بوصفها متطلبًا حضاريًا لمختلف المجتمعات المتقدمة منها والنامية.
- يواجه المجتمع العديد من المشكلات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، وللبحث العلمي الدور الأبرز في إيجاد الحلول ومعالجة تلك المشكلات.
- جاء البحث استجابة لتوصيات العديد من التقارير الرسمية والدراسات المحلية المعنية بقضايا تطوير البحث العلمي والتنمية المستدامة.
- يمكن أن تفيد نتائج هذا البحث المعنين في جامعة إب في توجيه الجهود نحو تعزيز دور البحث العلمي في وضع خطط مستقبلية لتوجيه البحث العلمي، وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- قد يسهم هذا البحث في إثراء مكتبة الجامعة والجامعات اليمنية الأخرى، ويستفيد منه الباحثون لمجال التنمية المستدامة والمهتمين بنشر ثقافة البحث العلمي في المؤسسات المجتمعية.

مصطلحات البحث:

1-التصور:

يعرفه زين الدين (2013، 14) بِأَنَّهُ: تخطيط مستقبلي مبني على نتائج فعلية ميدانية من خلال أدوات منهجية كمية أو كيفية، لبناء إطار فكري يتبناه فئة من الباحثين أو التربويين.

وتعرفه الباحثة إجرائيًّا بِأَنَّهُ: مجموعة من الخطوات المبنية على أسس علمية يتم من خلالها إعداد تصور لتطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2-البحث العلمي:

يعرفه أضهير (2017، 6) بِأَنَّهُ: عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصى الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة بحثية تسمى موضوع البحث وباتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة للمشكلة أو إلى نتائج صالحة للتعميم تسمى نتائج البحث.

وتعرفة الباحثة إجرائيًّا بِأَنَّهُ: مجموعة من الجهود المنظمة التي يقوم بها الباحث أو مجموعة من الباحثين في جامعة إب متبعين في ذلك أساليب علمية بهدف إنتاج المعرفة وتحويلها إلى ابتكارات ومنتجات من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع.

3-جامعة إب:

يُعرف كتاب الإحصاء لدليل قاعدة بيانات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم للعام 2017جامعة إب بِأَنَّهَا: "مؤسسة تعليمية أكاديمية تأسست عام 1996م بموجب القرار الجمهوري رقم (19) لسنة 1996م، وَتُعَدُّ خامس جامعة حكومية في الجمهورية اليمنية، وبدأت تمارس نشاطها العلمي والبحثي بوصفها جامعة مستقلة اعتبارًا من العام الجامعي 1997/1996م" (جامعة إب، 2017، 10).

تتبنى الباحثة إِجْرَائِيًّا التعريف الوارد في كتاب الإحصاء لدليل قاعدة بيانات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم للعام 2018-2019 جامعة إب.

4-التنمية المستدامة:

تعرفها صالح (2011، 100) بِأَنَّهَا: عملية فاعلة التغيير يقوم بها المجتمع بأكمله، ويتناغم فيها استغلال الموارد، وتوجهات الاستثمار والجوانب التكنولوجية في التنمية، وكذلك تغيير المؤسسات وتعزيز كل إمكانيات الحاضر والمستقبل من أجل الوفاء باحتياجات الإنسان وطموحه. وعرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريوديجانيرو سنة (1992) التنمية المستدامة بِأَنَّهَا: ضرورة إنجاز الحق في التنمية حيث تتحقق بشكل متساوٍ للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (العطار، 2012، 87).

وتعرف الباحثة التنمية المستدامة إجرائيًّا بِأَنَّهَا: عملية تغيير نوعي لما هو قائم في إجراء الأبحاث العلمية في جامعة إب، والتي في ضوئها يتم إعادة النظر في وظيفة الجامعة الثانية بهدف صنع المستقبل السليم اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وبيئيًّا، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستقرار التنموي في المجتمع.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** تقديم تصور مقترح لتطوير دور البحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **الحدود البشرية:** الخبراء المشاركون من أعضاء هيئة التدريس في مختلف كليات ومراكز الجامعة.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذا البحث في العام الجامعي 2023/2022م.
- الحدود المكانية: جامعة إب.

الدراسات السابقة:

1-استعراض الدراسات السابقة:

أ-دراسات محلية:

دراسة الدوش (2003): علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن. هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة القائمة بين أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وخطة التنمية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات على عينة مقدارها (110)، وأظهرت النتائج: ضعف ارتباط الأبحاث العلمية المنجزة بأهداف وسياسات وخطط التنمية، وغياب الخطة البحثية على مستوى الجامعة والكلية والقسم العلمي، وَمِنْ ثَمَّ لم تكن الأبحاث موجهة لدراسة المشكلات التنموية بقدر ما هدفت إلى تحقيق اهتمامات الباحث الشخصية، كما أظهرت الدراسة غياب الأنظمة والقوانين الملزمة للمؤسسات بالاستفادة من نتائج البحوث الجامعية.

دراسة العفيري (2017): أنموذج مقترح لربط البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج لربط البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة من الخبراء المشاركين بطريقة قصدية، واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: موافقة الخبراء المشاركين بدرجة كبيرة حول علاقة إنتاج البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوسط مرجح (2.95)، ووزن مئوي (98.33)، موافقة الخبراء المشاركين بدرجة كبيرة حول علاقة مجال التسويق في البحث العلمي في الجامعات اليمنية

والاقتصادية والاجتماعية بوسط مرجح (2.96)، ووزن مئوي (98.67)، موافقة الخبراء المشاركين بدرجة كبيرة حول علاقة مجالي تمويل وتطبيق البحث العلمي في الجامعات اليمنية والاقتصادية والاجتماعية بوسط مرجح (2.97)، ووزن مئوي (99%).

دراسة الشيباني (2018): رؤية استراتيجية لربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤدية إلى ضعف ارتباط أبحاث الدراسات العليا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية، وآليات العمل والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق ذلك، والبدائل التي يمكن طرحها ومن شأنها تفعيل العلاقة بين أبحاث الدراسات العليا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تسهم في تحريك عجلة التنمية في المجتمع. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من المبررات التي تفرض ضعف ارتباط أبحاث الدراسات العليا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية تكمن في افتقار الجامعات إلى برامج ومشاريع إنتاجية تسويقية تسهم في عملية التطوير والتحديث، إضافة إلى عدم ملاءمة الأبحاث لحاجات المجتمع ومتطلبات السوق المحلية، علاوة على أنَّهُ لا يوجد تكامل بين المنشآت الاقتصادية والمجتمعية مع مؤسسات البحث العلمي.

دراسة ردمان (2020): دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء في تحقيق التنمية المستدامة. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء في تحقيق التنمية المستدامة، وكذا رصد الواقع الحالي لمنظومة البحث العلمي في الجامعة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي أتاح للباحث تحليل الظواهر موضع البحث وتفسيرها والتنبؤ من خلال ذلك. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أَنَّ لمؤسسات البحث العلمي دورًا كبيرًا ومهمًا في تحقيق التنمية بشتى أشكالها، وَأَنَّ واقع المراكز البحثية في جامعة صنعاء قد أخذت حيزًا هامشيًّا في مصفوفة أهداف الجامعات اليمنية، وَأَنَّ واقع المراكز العلمية والبحثية في جامعة صنعاء لم يرق إلى مستوى الأهداف العلمية وتنمية المجتمع التي أنشئت من أجلها، وَأَنَّ للبحث العلمي حضورًا نسبيًّا في التشريعات منذ النشأة الأولى للتعليم الجامعي.

دراسة الورد والآنسي (2023): واقع البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية ودوره في التنمية المستدامة. هدفت الدراسة إلى معرفة واقع البحث العلمي في كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية ودوره في التنمية المستدامة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وطبقت الاستبانة على عينة مكونة من (120) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع. وأظهرت نتائج الدراسة أَنَّ واقع البحث العلمي ودوره في التنمية المستدامة جاء بدرجة صغيرة على المستوى الكلي للأداة، بمتوسط حسابي (2.53)، وبانحراف معياري (.468)، كما أظهرت النتائج أَنَّهُ لا توجد فروق دالة إحصائية في دور البحث العلمي في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع باختلاف الرتبة العلمية.

ب-دراسات عربية:

دراسة العدواني (2021): دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت: دراسة مقارنة. هدفت الدراسة إلى معرفة أثر البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة (النمو الاقتصادي) بالكويت، والوقوف على واقع البحث العلمي في الدول العربية عامة وفي الكويت خاصة، وتحديد أهم معوقات البحث العلمي ووسائل الحل منها في الدول العربية وفي الكويت وتمثل فرض الدراسة في: أَنَّ البحث العلمي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت، وقد تبين صحة فرض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن البحث العلمي بمناهجه وأساليبه المتنوعة موقفًا مركزيًا من التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم حاليًّا؛ حيث تبدو الحاجة ماسة إلى استخدام المنهج العلمي في البحث في مشكلات الحياة ومعالجتها والتصدي لحلها، وذلك استجابة لمتطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية والتحديات التي تواجه المجتمعات.

دراسة علاونة وسمارة (2021): دور البحث العلمي والدارسات العليا في الجامعة الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البحث العلمي والدارسات العليا في الجامعة الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة مؤلفة من (25) فقرة، تم توزيعها على (117) طالبًا وطالبة في كلية الدراسات العليا، وتم التأكد من صدقها وثباتها من قبل لجنة من المحكمين من ذوي الاختصاص. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أَنَّ دور البحث العلمي والدارسات العليا في الجامعة الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها كبيرة، كما تبين أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور البحث العلمي والدارسات العليا في الجامعة الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها حسب متغير (الجنس، المستوى التعليمي، الجنسية).

دراسة سعيد (2022): دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة: العراق أنموذجا. هدف هذه الدراسة إلى استعراض مفهوم التنمية المستدامة ومضمونها ومحتواها، وتوضح الفلسفة التنموية التي تشكل أرضية لهذا المفهوم، ومن ثم التطرق إلى دور مؤسسات

التعليم العالي والبحث العلمي في عملية التنمية المستدامة في العراق، بدراسة واقعها وما هي التحديات التي تواجهها، فضلا عن توضيح وسائل وطرق تحقيق التنمية المستدامة فيها، ولتطبيق ذلك، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة، مع تحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى. وتوصلت الدارسة إلى: أَنَّ التنمية المستدامة هي أسلوب حياة، ونمط معيشة، تحكمه أطر أخلاقية إنسانية، إلى جانب أَنَّهَا نمط تنموي يمتاز بالعقلانية، ويسعى لخلق مجتمع أقل ميلًا إلى النزعة المادية مع تغيير الكثير من المفاهيم الثقافية السائدة والتي تستند على مبدأ أَنَّ الأكثر هو الأفضل في جوانب الحياة المختلفة.

دراسة عبد الرزاق (2023): دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. هدفت الدراسة التعرف على دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتعرف على غايات التنمية المستدامة وأهم التحديات التي تواجهها، كذلك هدفت إلى تحديد مقومات تفعيل دور البحث العلمي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 مرتكزًا في ذلك على رؤية الباحث الشخصية للبحث العلمي ومشيدًا بالدور البحثي للجامعات في المملكة الذي ساعد في حصول المملكة على مراكز متقدمة في البحوث المنشورة بحسب المؤشرات العالمية، وذلك لتفعيل متطلبات التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

2-التعليق على الدراسات السابقة:

- **من حيث الهدف:** اتفق البحث الحالي من حيث التعرف على واقع البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة كل من ردمان (2020)، وعلاونة وسمارة (2022)، والورد والآنسي (2023).
- **من حيث المنهج:** اتفق البحث الحالي مع دراسة الدوش (2003)، في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة كُلٍّ من العفيري (2017)، وردمان (2020)، والورد والآنسي (2023)، في استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
- **من حيث النتائج:** اتفقت نتائج البحث الحالي مع دراسة الدوش (2003)، في ضعف ارتباط الأبحاث العلمية المنجزة بأهداف وسياسات وخطط التنمية المستدامة، ودراسة الشيباني (2018)، التي أشارت إلى وجود ضعف في ارتباط أبحاث الدراسات العليا وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودراسة ردمان (2020)، في أَنَّ الأبحاث العلمية لم ترقَ إلى مستوى الأهداف العلمية وتنمية المجتمع، ودراسة الورد والآنسي (2023)، في أَنَّ واقع البحث العلمي ودوره في التنمية المستدامة جاءت بدرجة ضعيفة.

3-جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في الجوانب الآتية:

- كتابة الإطار النظري للبحث.
- إعطاء صورة واضحة عن موضوع البحث وأهميته.
- تكوين رؤية واضحة حول فقرات إعداد إداة البحث.

ثانيًا-الإطار النظري للبحث:

1-البحث العلمي:

أ-مفهوم البحث العلمي:

يحظى البحث العلمي بأهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات، فهو المعيار الذي يمكن تصنيف هذه الأخيرة من خلاله، والبحث العلمي "هو استقصاء منظم، يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي"، ويمكن تعريفه أيضًا بِأَنَّهُ: "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصل إلى حل مشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة" (بومدين، 2016، 249)، كما ويعرف بِأَنَّهُ: "أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلًا بالإضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة والوصول إلى الكلية والعمومية، أي: التعمق في المعرفة العلمية والكشف عن الحقيقة والبحث عنها، كذلك الاستعلام عن صورة المستقبل وحل مشكلة معينة من خلال تحليل الظاهر والمفاهيم والحقائق (علي، 2013، 17)، ويعرفه قاموس ويب ايستر Web ester (1960) كما ورد في عبد الرزاق (2023، 140) بِأَنَّهُ: "المعرفة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، التي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس أو أصول ما تتم دارسته وَأَنَّهُ فرع من فروع المعرفة أو الدراسة، خصوصًا ذلك الفرع المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج عن طريق التجارب والفرضيات"، كما يعرف بِأَنَّهُ: "نشاط منظم موجه الاكتشاف وتنمية بناء معرفي يقوم على التحليل المنظم والموضوعي، ويعتمد على تسجيل الملاحظات، وتجميع البيانات والمعلومات التي تقود إلى نظريات ومبادئ ونتائج وتعميمات تسهم في التنبؤ والحكم القريب من الأحداث والظواهر الطبيعية وغير الطبيعية" (أضهير، 2017، 12).

ب-خصائص البحث العلمي:

ما يميز البحث العلمي عن غيره من الأنشطة الأخرى هو خصائصه وسماته وهناك مجموعة من الخصائص كما أوردها علي (2013، 37) من أهمها ما يأتي:

- **إضافة معرفة جديدة:** تعني اكتشاف معارف وحقائق علمية جديدة والتثبت من القديم منها وتبني الجديد وتطويرها والزيادة عليها.

- **الدقة والتحديد**: تعني الدقة في اختيار عنوان البحث بحيث يكون دقيقًا محددًا ودالًا على المقصود منها، والدقة في المنهج المستخدم والدقة في اختيار العناوين الرئيسة والفرعية وتحديد المشكلة والفرضيات وترتيب البحث وتحديد الألفاظ والوسائل والأساليب والإجراءات.
- **الموضوعية والواقعية**: تعني النظر إلى الأمور العلمية والبحثية بعين الواقعية العلمية وليس بعين الشخصية وعدم التحيز بكل خطوات البحث.
- **الحيادية والتجرد**: تعني تحديد العناوين والمشكلات وصور صياغتها وإجاباتها وتحديد الأساليب والإجراءات والخطوات بلغة محايدة بعيدًا عن مؤثرات الميول الشخصية؛ وهو ما يقود الباحث إلى أدق النتائج وأصوب الحلول لمشكلة البحث.
- **التعميم والتكرار**: تعني تعميم النتائج والقوانين التي توصل إليها الباحث في ملاحظته لظاهرة ما على الظواهر الأخرى المشابهة وتطبيقها.
- **التنبؤ والتخمين**: أي استخدام النتائج المتوصل إليها لاحقا في التنبؤ بحالات وظواهر مستقبلية مشابهة.
- **التنوع والتعدد**: أي تنوع وتعدد الأبحاث العلمية بتنوع وتعدد العلوم والموضوعات.
- **الشك والتشكك**: تعني عدم التسليم بما تم التوصل إليه من أفكار أو أبعاد أو جوانب أو جزئيات أو نظريات أو نتائج، فالتشكيك يقود الباحث إلى إعادة البحث والتبصر في الأفكار والمعاني والجزئيات حتى المدروسة منها للتوصل إلى الجديد.
- **الجمع بين منهج الاستقراء والاستنباط**: أي الجمع بين الملاحظة والتحليل، فالاستقراء يعني الملاحظة، والاستنباط يعني التحليل، فالاستقراء يتوجه نحو ملاحظة الظواهر وتفحصها وتجميع البيانات عنها، فهو يبدأ بالجزئيات وينتهي بالكليات، أمَّا الاستنباط فيعني تحليل النظرية الكلية أو القواعد العامة إلى أجزائها ومعلوماتها وفروعها للتحقق من صحة فرضية ما، بمعنى أنَّهُ يبدأ بالكليات وينتهي بالجزئيات.
- **عملية نشطة موضوعية، جادة ومتأنية.**

2-التنمية المستدامة:

أ-مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة من أهم التطورات في الفكر التنموي الحديث وأبرزها إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، وقد تعددت أنواع التنمية وأشكالها، ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديثة مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development)أو ما يطلق عليها أحيانًا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة التي تتصف بمجموعة من الخصائص، منها أنَّ الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي إسراف أو تبذير ووفق استراتيجية حالية ومستقبلية محددة، ومخططة بشكل جماعي وتعاوني وعلمي سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل وعلى أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع (أبو النصر ومدحت، 2017، 79)، وعرف جميس سبيت المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية المستدامة بِأَنَّهَا: "عملية شاملة قابلة للاستدامة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وبيئيًّا"، أي: أَنَّهَا تعرف بوصفها الفرصة السانحة، بمعنى أن تترك للأجيال القادمة من الفرص ما يوازي تلك التي أتيحت للجيل الحالي، إن لم تكن أكثر منها (الحاج، 2016، 116)، وَيُعَدُّ مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهومًا بيئيًّا ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاثة محاور رئيسة هي المحور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

ب-أبعاد التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بأبعاد متعددة ومختلفة تتداخل فيما بينها، ومن ثم فَإِنَّ التركيز عليها من شأنه إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة، كما جاءت في الكردي (2017، 35-36) العباني (2020، 7):

- **البعد الاقتصادي**: يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة.
- **البعد الاجتماعي**: يتحلى هذا البعد الاجتماعي بوصفه أساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي، وهو حق الإنسان في العيش في بيئية نظيفة وسلمية يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات الاجتماعية.
- **البعد البيئي:** يتضمن هذا البعد المحافظة على الموارد البيئية، بوصفها عنصرًا مهمًا وضروريًّا في العمليات الإنتاجية، وَأَنَّ التنمية للبيئة تعني المحافظة على موارد البيئة الطبيعية التي من حولنا بهدف المحافظة عليها وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها (أبو النصر ومدحت، 2017، 96).

ج-أهداف التنمية المستدامة:

من أهم أهداف التنمية المستدامة الواردة في تقرير التنمية البشرية الآتي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015، 15؛ عبد الرزاق، 2023، 138):

- القضاء على الفقر والجوع، وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص تعلم مدى الحياة.
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.

- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والعمالة الكاملة المنتجة، وتوفير فرص العمل اللائقة للجميع.
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها ومكافحة التصحر وقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي.
- ضمان استعمال مستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو.

3-دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة:

يؤدي البحث العلمي دورًا متميزًا في عمليات التنمية، كما يُعَدُّ من مؤشرات التنمية، التكامل، ومن المعروف أَنَّ هناك ارتباطًا مباشرا بين التنمية في أي بلد ومدى ما يحققه من تطور؛ لِأَنَّ القوة الدافعة المحركة لهذا التطور هو البحث العلمي، فقد اكتسب البحث العلمي وما يؤديه من دور محوري في خدمة التنمية أهمية كبيرة تعاظمت في الفترة الأخيرة في ظل تغيرات متسارعة وما ترتب عن ذلك من ظهور أجواء تنافسية حادة البقاء فيها للأفضل، ولا يمكن للجامعة أن تسهم في عملية التنمية إِلَّا بتفعيل آليات عملها البحثي، نحو الاهتمام بقضايا التنمية، عبر دراسات ميدانية لأنشطة المؤسسات في قطاعات الاقتصاد والصحة والتعليم والخدمات وغيرها، وتقدم نتائج الأبحاث العلمية للمؤسسات المجتمعية للاستفادة منها في تطوير أنشطتها الإنتاجية وتحسين آلية العمل التنموي (ساعو ومحمد، 2022، 421).

إِنَّ أهم وظيفة للجامعة هي إجراء البحوث العلمية والتقنية وتطويرها، وأصبحت الجامعات تستمد قوتها من قوة بحوثها العلمية، وإعداد كوادر مؤهلة من العلماء والباحثين، للإسهام في حل المشكلات العلمية والفنية للمؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية، ولذلك تتنافس كل مؤسسات التعليم العالي في العالم لتحتل مراتب متقدمة في مؤشرات البحث العلمي حتى تتمكن من تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 82)؛ لذا فَإِنَّ النجاح الذي حققته جامعات الدول المتقدمة وثيق الصلة بحركة البحث العلمي؛ إذ لم يقتصر نشاط مراكز الأبحاث العلمية فيها على تطوير النظام التعليمي فحسب، بل تجاوز ذلك إلى المنظمات الصناعية والزراعية والخدمية، كذلك الشركات الكبرى والإدارات الحكومية التي استفادت بشكل مباشر من نتائج تلك الأبحاث، والجامعة من هذا الجانب تسهم بدور مباشر في تنمية اقتصاد المجتمع، واستخدام موارده وثرواته لتطوير قطاعاته، وذلك من خلال البحوث العلمية، وكذلك إعداد الأشخاص الذين يتمتعون بكفاءة قادرة على تطبيق هذه البحوث في تطوير وسائل الإنتاج، وعن طريق البحوث العلمية يمكن الكشف عن طرق جديدة للتصنيع تكون أكثر فاعلية في إنتاج السلع والخدمات، ومن خلالها يمكن تطوير نظم الإنتاج وتحسين الظروف الصحية للإنسان، وهذه بدورها تؤثر إيجابيا في نوعية الإنتاج، كما أَنَّهُ من خلال هذه البحوث يمكن التوصل إلى زيادة الإنتاج، وكذلك القدرة على استغلال الطاقة الإنتاجية أو رفع مستوى الجودة وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع (طرابلسية، 2015، 92).

ومن هنا فَإِنَّ الطاقة الكامنة في البحث العلمي الجامعي لو أحسن استخدامها فَإِنَّهَا قادرة على إحداث ثورة وتغير اجتماعي ملحوظ نحو التقدم والرفاهية، وهما هدفًا أي خطط للتنمية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية مستدامة ونتائج البحوث العلمية قادرة على تنفيذ أهداف خطط التنمية المستدامة وتقويم الحلول العلمية التي تحقق أهداف هذه الخطط بكفاءة وفاعلية، ومن خلال ما سبق يمكن القول إِنَّ إسهام البحث العلمي الجامعي في التنمية المستدامة كما وردت في داودي (2017، 7) تتمثل في الآتي:

- البحث العلمي منهجية منظمة مدروسة تفرز نتائج منطقية وموضوعية توظف في حل مشاكل المعرفة البشرية؛ وهو ما يؤدي إلى تقدم الإنسان وانتقاله من توفير الحاجيات اليومية إلى أفضليات أخرى أعلى وأكثر قيمة ليعزز تفوقه الحضاري.
- حل المشاكل العلمية والعملية التي تواجه الأفراد والجماعات، وإيجاد تقنيات جديدة وأساليب حياة متطورة عبر الاستفادة من المتاح الطبيعي غير المكتشف؛ وهو ما يسهم في زيادة المعرفة البشرية الحضارية.
- وصول المجتمع إلى مراتب عالية في الابتكار التقني والتقدم التكنولوجي، وهذا الأمر مرده تفعيل وتنشيط البحث العلمي في المؤسسات الجامعية، مع ربط البحث العلمي بقضايا تنموية وفتح قنوات التنسيق والتعاون والاتصال بين الجامعات ومختلف قطاعات التنمية.
- تدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية وتطبيقاتها العلمية في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.
- إمداد المؤسسات بالمعلومات التقنية الحديثة لمساعدتها في مسيرتها الإنتاجية، كما أَنَّ الاستفادة من تلك الأبحاث قد تفتح مجالات عمل جديدة، وَمِنْ ثَمَّ تخلق فرص عمل، ومصادر جديدة للدخل.
- المساعدة في تقديم المشورة الفنية للمؤسسات والوكالات التسويقية لإيجاد أسواق تصدير لمنتجاتها.
- تفاعل الجامعات مع شركات القطاع الصناعي والاستجابة لكيفية تطبيق ونقل النتائج العلمية لابتكار منتج جديد أو تطوير معلومة علمية بأقل التكاليف.

4-واقع دور البحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جامعة إب:

أشارت المرجعيات القانونية لنظام الجامعة في اليمن على وظيفة البحث العلمي ونشاطها وأكدت على تأسيس قاعدة للبحث العلمي تحمل على عاتقها مشكلات التنمية، وتمكن من استخدام أساليب البحث وتقديم الاستشارات لمختلف الأجهزة

والمؤسسات بالدول، وتوجيه أبحاث الدراسات العليا لخدمة المجتمع والتنمية والإنسان والبيئية (الكميم، 2010، 152)، ويواجه البحث العلمي في الجامعات اليمنية العديد من المشكلات والصعوبات، والمعوقات والتحديات التي أعاقت تطوره، وجعلته يقبع في ذيل قائمة التصنيف العربي والعالمي للأبحاث، وهذا الواقع الذي يعيشه البحث ليس بسبب نقص التمويل فحسب، وإن كان أحد أهم المعضلات وَإِنَّمَا يضاف إليه أسبابا أخرى، كغياب التصورات لما يجب أن تكون عليه البحوث العلمية في الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب، من زيادة الإنتاج، واستثماره في التنمية، رغم الجهود والأوقات التي تبذل (الحاج، 2016، 5)، وقد أصبح البحث العلمي في الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب كغيرها من الجامعات العربية يفتقد إلى البحوث التطبيقية، التي تسهم في حل مشكلات المجتمع وتنميته، وهو ما يستدعي ضرورة توفير كل متطلباته و مستلزماته الأخرى؛ من الأجهزة والمعدات والوسائل الفنية والمادية والبيئة المناسبة لتجويده، كما يفتقر إلى تقنيات التواصل الحديثة، وضعف قاعدة المعلومات، ونقص في العاملين والفنيين في مجال نظم المعلومات والتكنولوجيا؛ وهو ما انعكس سلبًا على جودته (عكار والعامري، 2022، 8-9).

وأشارت نتائج دراسة الخليدي (2014، 2)، إلى وجود قصور لدى الجامعة في القيام بدورها في البحث العلمي، وانقطاع الصلة بين البحث العلمي واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أَمَّا دراسة الهبوب والفخري (2018، 34-35) فقد أشارت إلى وجود العديد من المشكلات والتحديات التي تواجه الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب أبرزها: غياب التكامل بين استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي والاستراتيجيات التعليمية والتنموية الأخرى من جهة وبينها وبين الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025، وعدم توفر مناخ تنظيمي وبيئة مؤسسية داعمة للبحث العلمي في الجامعات، وضعف الدعم المالي لمشاركة الباحثين في المؤتمرات العلمية الخارجية التي تتعلق بالتنمية المستدامة، وأشارت دراسة ردمان (2020، 350-363) إلى أَنَّ دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة لا يزال ضعيفًا، وَأَنَّ واقع المراكز البحثية في الجامعات اليمنية دون المستوى المطلوب نتيجة لقلة الإمكانات المادية والبشرية، وَأَنَّ مؤشرات واقع البحث العلمي احتل ذيول تقارير ومؤشرات إنتاج المعرفة التي تصدرها المنظمات الدولية والإقليمية . وفي هذا السياق أكدت **دراسة الكميم وعرشان** (2020، 191) ضرورة أن تتضمن الخطط البحثية في الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب بحوثًا ذات صلة بالتنمية المستدامة في مختلف التخصصات العلمية كالطاقات المتجددة، والتخطيط وصنع القرارات المستدامة والمنشآت المستدامة وغيرها، وتسعى لتأسيس مراكز بحث وعمل مجموعات نقاشية للبحث عن أنجح الطرق لمتابعة المسائل المتعلقة بالتنمية وإجراء الأبحاث العلمية في هذا المجال والتدريب على قضايا التنمية المستدامة في سياق الدورات التدريبية التي تنظمها الجامعة

وجاء في نتائج دراسة عكار والعامري (2022، 92-94-98) أَنَّ واقع البحث العلمي في الجامعات لا يزال دون المستوى المطلوب، وَأَنَّ دوره يكاد غائبًا في عملية التنمية المستدامة؛ نظرًا للافتقار إلى التشريعات والقوانين المرنة التي تستوعب متطلبات البحث العلمي التي يتم ترجمتها إلى سياسات واستراتيجيات وخطط تحدد أولويات البحث العلمي بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، إضافة إلى ابتعاد معظم الباحثين عن الدراسات والأبحاث التي تتعلق بالمشكلات الواقعية التي تعاني منها المؤسسات في المجتمع.

ومما سبق فَإِنَّ هناك ضعفًا ملحوظًا في دور البحث العلمي في الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وعليه ينبغي على جامعة إب إعادة النظر في وظيفتها الثانية المتمثلة في دورها البحثي والعمل على إنتاج الأبحاث العلمية التي تدعم وتحقق أهداف التنمية المستدامة وتخدم المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال العمل على إبرام الاتفاقيات والشراكات مع مؤسسات المجتمع الاقتصادية والمجتمعية وتقديم الاستشارات العلمية، وتشجيع النشر العلمي وزيادة الإصدارات للأبحاث ذات العلاقة بالمشكلات التنموية في المجتمع، والإسهام في تمويل الأبحاث العلمية التنموية من خلال شراكات فعالة مع القطاع الخاص.

ثالثًا-منهجية البحث وإجراءاته:

1-منهج البحث:

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي المسحي، وذلك لملاءمته لطبيعة البحث وأهدافه، كونه يهتم بدراسة الظواهر والعلاقات المرتبطة بها، وكونه منهجًا يتعدى جمع البيانات وتنظيمها، إلى تحليلها وتفسيرها والوصول إلى نتائج تساعد على فهم الواقع، ومن ثم العمل على تحسينه وتطويره.

2-عينة البحث:

تم تطبيق أداة البحث على عينة قصدية من الخبراء الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس في الأقسام الأكاديمية في جامعة إب ممثلة بمختلف الكليات والمراكز التابعة للجامعة ممن لديهم اهتمام بمجال التنمية المستدامة، بلغ عددهم (21) خبيرًا ويتضح ذلك من خلال الجداول الآتية:

جدول (1) يوضح توزيع الخبراء المشاركين في البحث.

	القسم	الكلية	العدد
1	الإدارة وأصول التربية	التربية	8
2	التنمية البشرية والتعليم المستمر	التربية	2
3	تكنولوجيا التعليم	التربية	2
4	إدارة الأعمال	العلوم الإدارية	5
5	مركز الحاسوب	—	2
6	مركز التعليم المستمر	—	1
7	الخدمة الاجتماعية	الآداب	1
الإجمالي			21

3-أداة البحث:

تم بناء أداة البحث (الاستبانة) من خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة، وكذلك من خلال استعراض عدد من الدراسات السابقة، كدراسة كُلٍّ من العفيري (2017)، ردمان (2020)، علاونة، وسمارة (2021)، الورد والآنسي (2023):

- المحور الأول: تطوير دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية ويشتمل على (9) فقرات.
- المحور الثاني: تطوير دور البحث العلمي في تطوير التنمية الاجتماعية ويشتمل على (11) فقرة.
- المحور الثالث: تطوير دور البحث العلمي في تطوير التنمية البيئية ويشمل على (9) فقرات.

أ-صدق الأداة:

للتأكد من الصدق الظاهري للأداة تم عرضها على عدد من المحكمين بلغ عددهم (4) من الأساتذة المتخصصين في مجال الإدارة التربوية والتنمية في جامعتي إب، وتعز، لأبداء الرأي حول مناسبة الأداة، ومدى تمثيل الفقرات لكل محور من المحاور، وقد تم حساب نسبة اتفاق المحكمين على مدى تمثيل تلك الفقرات، حيث بلغت نسبة الاتفاق (80%)، وفي ضوء ذلك قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة، والتي أجمع عليها المحكمون، من خلال تعديل صياغة بعض الفقرات.

ب-ثبات الأداة: تم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل ألفاكرونباخ، الجدول الآتي يوضح الثبات الكلي للأداة، وثبات لكل محور من محاور الأداة على حدة.

جدول (2) معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات أداة البحث

م	المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	تطوير دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية	9	0.87
2	تطوير دور البحث العلمي في تطوير التنمية الاجتماعية	11	0.82
3	تطوير دور البحث العلمي في التنمية البيئية	9	0.83
الثبات الكلي		29	0.91

يتضح من الجدول (2) أَنَّ أداة البحث (الاستبانة) تتمتع بثبات مقبول إحصائيًا؛ إذ بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (0.91)، وهي درجة عالية من الثبات، كما يتراوح معامل ثبات المحاور كُلٍّ على حدة (0.87، 0.82، 0.83)، وهي أيضًا معاملات ثبات مرتفعة، ويمكن الوثوق بها في تطبيق البحث الحالي.

4-الوسائل الإحصائية:

في ضوء أسئلة البحث وطبيعة البيانات الميدانية الخاصة بأفراد عينة البحث استخدمت الباحثة برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) في معالجة البيانات الخاصة بالبحث، وقد تم استخدام الوسائل الإحصائية الآتية:

- معامل ألفاكرونباخ لاستخراج معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي.
- حساب الوزن النسبي لمعرفة نسبة موافقة الخبراء لكل فقرة في كل محور على حدة، وعلى مستوى فقرات المحاور بشكل عام.
- المتوسط الحسابي لمعرفة نسبة موافقة الخبراء لكل فقرة في كل محور على حدة، وعلى مستوى فقرات المحاور بشكلٍ عام.

رابعًا-عرض نتائج البحث ومناقشتها:

1-عرض النتائج المتعلقة بمحاور الأداء بشكل عام:

للتعرف على درجة أهمية الدور الذي ينبغي أن يقوم به البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات محاور الأداة، وتم ترتيبها وفقًا لتقديرات استجابات أفراد عينة

الخبراء كما في الجدول الآتي:

الجدول (3) يوضح ترتيب مجالات البحث وفقًا لتقديرات استجابة أفراد العينة (الخبراء)

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	2	4.70	92.2	كبيرة جدًا
2	تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية	3	4.65	92.2	كبيرة جدًا
3	تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية البيئية.	1	4.80	93.3	كبيرة جدًا
	الإجمـــــــــــــــــالي		4.71	92.6	كبيرة جدًا

يتضح من الجدول السابق أنَّ المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لآراء الخبراء تجاه محاور تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الأداة إجمالًا، قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة جدًا) من وجهة نظر عينة البحث المتمثلة بالخبراء في هذا المجال، فقد جاء المحور الثالث المتمثل بـ تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية البيئية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.80)، ووزن نسبي (93.3)، ودلالة لفظية كبيرة جدًا، وجاء في المرتبة الثانية محور تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، بمتوسط حسابي بلغ (4.70)، ووزن نسبي (92.2)، ودلالة لفظية كبيرة جدًا، وحصل محور تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية على المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.65)، ووزن نسبي (92.2)، ودلالة لفظية كبيرة جدًا؛ ويعزى ذلك إلى أهمية الدور الذي يجب أن يقوم به البحث العلمي في مجال التنمية البيئية وضرورة توطيد العلاقة بين البحث العلمي والبيئة حتى الوصول إلى الاستخدام الأمثل والمدروس للموارد البيئية الطبيعية والاهتمام بها والمحافظة على التنوع البيولوجي وعدم إهدار الموارد البيئية لضمان الاستفادة منها حاضرًا ومستقبلًا، أمَّا في الجانب الاقتصادي فللبحث العلمي تأثير كبير في التنمية الاقتصادية من خلال إحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة من الاستهلاك والإنتاج في المجتمع ورفع مستوى المجتمع الاقتصادي وتحسين سبل الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، أمَّا محور تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية فقد جاء في المرتبة الأخيرة؛ ويعزى ذلك إلى وجود نوع من القصور في الربط بين البحث العلمي والمشكلات الاجتماعية في المجتمع ممثلة بغياب الثقافة الاجتماعية وهيمنة القضايا الاقتصادية على حساب القضايا الاجتماعية.

2-عرض النتائج المتعلقة بفقرات محاور البحث:

أ-النتائج المتعلقة بتطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أنَّ محور تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الذي يتضمن (9) فقرات، مرتبة حسب المتوسط الحسابي، والجدول رقم (4) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية الكلية لفقرات المحور ولكل فقرة على حدة كالآتي:

جدول (4) يبين آراء أفراد العينة الخبراء في تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

م	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تقديم الخطط والموازنات والحلول الاقتصادية للقطاع الاقتصادي في المجتمع.	4	4.57	91.4	كبيرة جدًا
2	الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته العلمية في المجتمع.	5	4.47	89.4	كبيرة جدًا
3	تشجيع فكرة الاقتصاد المستدام في قطاع الصناعة والإنتاج الزراعي والحيواني.	4	4.57	91.4	كبيرة جدًا
4	تعزيز فرص الانفتاح على المؤسسات الاقتصادية في المجتمع.	2	4.66	93.2	كبيرة جدًا
5	استثمار التطورات التكنولوجية الحديثة لدمجها في العمليات الصناعية.	3	4.61	92.2	كبيرة جدًا
6	استشراف المخاطر الاقتصادية في المجتمع وإيجاد الحلول المناسبة لها وفق مدخل إدارة الأزمات والتأمين المستدام.	3	4.61	92.2	كبيرة جدًا
7	ترشيد الموارد الاقتصادية في المجتمع بما يسهم على المدى الطويل في التنمية المجتمعية الشاملة.	3	4.61	92.2	كبيرة جدًا
8	طرح الرؤى والآليات في مجالات الإنتاج وإعداد المشاريع الصغيرة المدرة للدخل	2	4.66	93.2	كبيرة جدًا
9	تشخيص المشكلات الاقتصادية ووضع البدائل اللازمة للتغلب عليها	1	4.76	95.2	كبيرة جدًا
	الإجمالي		**4.70**	**92.2**	كبيرة جدًا

جاءت الفقرة رقم (9) التي نصها "تشخيص المشكلات الاقتصادية ووضع البدائل اللازمة للتغلب عليها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.76)، ووزن نسبي بلغ (95.2)، وبدلالة لفظية كبيرة جداً؛ ويعزى ذلك إلى ضرورة إعادة النظر في توجهات البحث العلمي نحو تشخيص مشكلات المجتمع الاقتصادية ووضع البدائل المناسبة لما للبحث العلمي من دورٍ كبيرٍ ومؤثر في إيجاد الحلول؛ كونه المعني الأول بالبحث والتحري عن المشكلات من أرض الواقع وحلها، وجاءت الفقرات رقم (4)، (8)، اللتان تنصان على: "تعزيز فرص الانفتاح على المؤسسات الاقتصادية في المجتمع"، و"طرح الرؤى والآليات في مجالات الإنتاج وإعداد المشاريع الصغيرة المدرة للدخل" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.66)، ووزن نسبي بلغ (93.2)، وبدلالة لفظية كبيرة جدًا؛ ويعزى ذلك إلى ضرورة توفير فرص لانفتاح البحث العلمي على المؤسسات الاقتصادية في تغيير هيكلية المجتمع الاقتصادي والتوجه نحو بناء اقتصاد أقوى قائم على الشراكة الاقتصادية المتبادلة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، وما توفر هذه الشراكة من فوائد تعود بالنفع على المجتمع، وضرورة وجود رؤى مستقبلية طويلة المدى وآنية قصيرة لإقامة ودعم المشاريع التي تعود بالفائدة على أصحابها وترفع من مستواهم الاقتصادي وتزيد من اعتمادهم الذاتي للحد من البطالة والفقر للارتقاء بالمستوى المعيشي للإفراد في المجتمع.

ب-النتائج المتعلقة بتطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أَنَّ محور تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الذي يتضمن (11) فقرة، مرتبة حسب المتوسط الحسابي، والجدول رقم (5) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية الكلية لفقرات المحور ولكل فقرة على حدة كالآتي:

جدول (5) يبين آراء أفراد العينة (الخبراء) في تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية

م	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	رسم رؤية مجتمعية نابعة من الرؤية الوطنية للدولة.	6	4.47	89.4	كبيرة جدًا
2	الاهتمام بدراسة الموارد البشرية بوصفها أساسًا اجتماعيًّا في إحداث التنمية المستدامة	1	4.76	95.2	كبيرة جدًا
3	وضع الخطط لتحسين الخدمات الاجتماعية لحد من تفشي الأوبئة والأمية بين أفراد المجتمع.	3	4.61	92.2	كبيرة جدًا
4	تعزيز مبدأ الانتماء والولاء لأفراد المجتمع تجاه وطنهم.	4	4.57	91.4	كبيرة جدًا
5	التأكيد على دور الأسرة وأهميتها في التنشئة الاجتماعية وخدمة والمجتمع.	2	4.71	94.2	كبيرة جدًا
6	التوعية بمخاطر الظواهر الاجتماعية والسلوكية السلبية التي تؤثر سلبًا في المجتمع.	1	4.76	95.2	كبيرة جدًا
7	تقديم الخطط البديلة للفئات الاجتماعية المحرومة من التعليم لإشراكهم في العلمية التعليمية.	1	4.76	95.2	كبيرة جدًا
8	تقديم برامج تدريبية مدرة للدخل وبما يسهم في الحد من ظاهرة الفقر والبطالة في المجتمع.	4	4.57	91.4	كبيرة جدًا
9	رفع مستوى الوعي المجتمعي بالمشكلات السكانية التي قد يواجهها أفراد المجتمع.	4	4.57	91.4	كبيرة جدًا
10	الاهتمام بالإدماج الاجتماعي للأشخاص من ذوي الإعاقة بما يضمن مشاركتهم البناءة في المجتمع.	4	4.57	91.4	كبيرة جدًا
11	ضمان مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والمدنية للحد من العنف الموجه ضدها.	5	4.52	90.4	كبيرة جدًا
	الإجمالي		**4.65**	**92.4**	كبيرة جدًا

جاءت الفقرات رقم (2) التي تنص على "الاهتمام بدراسة الموارد البشرية بوصفها أساسًا اجتماعيًّا في إحداث التنمية المستدامة"، في المرتبة الأولى، وجاءت الفقرة رقم (6) التي تنص على "التوعية بمخاطر الظواهر الاجتماعية والسلوكية السلبية التي تؤثر سلبًا في المجتمع، والفقرة رقم (7) التي تنص على "تقديم الخطط البديلة للفئات الاجتماعية المحرومة من التعليم لإشراكهم في العلمية التعليمية" بمتوسط حسابي بلغ (4.76)، ووزن نسبي بلغ (95.2)، وبدلالة لفظية كبيرة جدًا؛ ويعزى ذلك إلى كون الموارد البشرية هي الأساس في إحداث التغيرات الإيجابية للتنمية والمحرك الأول لها في كل تنمية قائمة على الموارد البشرية، وبدون المورد البشري لا تتم أي عملية بناء وتطوير وتنمية لأي مجتمع من

المجتمعات، وأهمية التوعية وإشراك جميع أفراد المجتمع في تقديم الحلول والمقترحات لعلاج الظواهر السلوكية السلبية والتي تؤثر سلبًا في حال استمرارها في المجتمع ويرجع ذلك لأهمية الرأي المشترك وفعاليته في إحداث الأثر الإيجابي فالمشاركة بالرأي تخلق فرصًا عديدة لتقديم الآراء والحلول للظواهر والسلوكيات السلبية التي يعاني منها المجتمع، ويتم ذلك من خلال إقامة المؤتمرات والندوات التثقيفية والورش، وضرورة إيجاد الحلول البديلة والطارئة لحل المشكلات التعليمية والحد بطرق علمية منها لما لها من تبعات سلبية في تدهور المستوى الاقتصادي والصحي والبيئي في المجتمع وبما يوفر الفرص لجميع الفئات في المجتمع من الانخراط في سلك التعليم، وجاءت الفقرة رقم (5) التي تنص على "التأكيد على دور الأسرة وأهميتها في التنشئة الاجتماعية وخدمة والمجتمع"، في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.71)، ووزن نسبي بلغ (94.2)، وبدلالة لفظية كبيرة جدًا؛ ويعزى ذلك إلى أهمية دور الأسرة؛ كونها اللبنة والنواة الأولى في المجتمع وأثرها الكبير في إخراج أفراد صالحين على المستوى الشخصي ومبادرين إلى خدمة مجتمعاتهم والارتقاء بها وخدمتها.

ج-النتائج المتعلقة بتطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية البيئية.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أنَّ محور تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية البيئة الذي يتضمن (9) فقرات، مرتبة حسب المتوسط الحسابي، والجدول رقم (6) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية الكلية لفقرات المحور ولكل فقرة على حدة كالآتي:

جدول (6) يبين آراء أفراد العينة (الخبراء) في تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية البيئية

م	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تقديم الخطط اللازمة لدعم الأمن الغذائي في المجتمع.	3	4.66	93.2	كبيرة جدًا
2	تقديم الأليات لاستخدام الموارد البديلة المتجددة لتحل محل الموارد غير المتجددة.	3	4.66	93.2	كبيرة جدًا
3	الحد من الاستنزاف الجار للموارد الطبيعية بإيجاد حلول بديلة.	3	4.66	93.2	كبيرة جدًا
4	الإسهام في تقديم مبادرات للتخلص من النفايات الضارة بالبيئة والإنسان.	4	4.61	92.2	كبيرة جدًا
5	تقديم المعلومات حول أهمية نظافة البيئة العامة وأثرها الإيجابي على أفراد المجتمع.	3	4.66	93.2	كبيرة جدًا
6	وضع منظومة لترشيد استهلاك المياه لضمان وصولها صالحة لجميع أفراد المجتمع.	5	4.52	90.4	كبيرة جدًا
7	الكشف عن مصادر جديدة للطاقة وتطوير عملية الحصول عليها.	2	4.71	94.2	كبيرة جدًا
8	التوعية بالمحافظة على البيئة الطبيعية ومحتواها لضمان حياة آمنه لأفراد المجتمع.	1	4.76	95.2	كبيرة جدًا
9	توعية المجتمع بمخاطر تجهد البيئة كالتلوث والتصحر والزحف العمراني.	1	4.76	95.2	كبيرة جدًا
	الإجمالي		4.80	**93.3**	كبيرة جدًا

جاءت الفقرتان رقم (8)، و(9) اللتان تنصان على "التوعية بالمحافظة على البيئة الطبيعية ومحتواها لضمان حياة آمنه لأفراد المجتمع"، و"توعية المجتمع بمخاطر تجهد البيئة كالتلوث والتصحر والزحف العمراني"، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.76)، ووزن نسبي بلغ (95.2)، وبدلالة لفظية كبيرة جدًا؛ ويعزى ذلك إلى ضرورة إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل للتوعية بأهمية المحافظة على البيئة والتوعية بالمخاطر البيئية التي تهدد أمن واستقرار المجتمع من الهدر الجائر لموردها، وإهمالها وعدم المحافظة عليها، إضافة إلى رفع الوعي العام بذلك من خلال الإرشاد والتوجيه التي تقدمه تلك المؤتمرات، وحصلت الفقرة رقم (7) التي تنص على "الكشف عن مصادر جديدة للطاقة وتطوير عملية الحصول عليها" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.71)، وبوزن نسبي (94.2)، وبدلالة لفظية كبيرة جدًا؛ ويعزى ذلك إلى ضرورة الحصول على مصادر جديدة لطاقة نظيفة خالية من الانبعاثات الضارة للحيلولة دون تدهور واستنزاف مصادر الطاقة الأساسية، والحصول على بيئة نظيفة وآمنة صالحة للعيش السليم لأفراد المجتمع.

خامسًا-التصور المقترح:

1-أهداف التصور:

- وضع الحلول والمعالجات للقصور في جانب الوظيفة الثانية للجامعة والمتمثلة بالبحث العلمي، بما يمكنه من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.
- تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية البيئية.

2-منطلقات التصور:

- استنادًا إلى التقارير الرسمية ومؤشرات المجلس الأعلى ونتائج الدراسات السابقة التي تناولت دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، والتي أوصت بضرورة تطوير دور

البحث العلمي بما يلبي احتياجات التنمية المستدامة في المجتمع.
- التحديات العالمية والإقليمية والمحلية؛ وهو ما يتطلب إحداث تغيرات عديدة في أدوار البحث العلمي لتواكب متطلبات الوضع الراهن وإبرازها لأهداف ومتطلبات التنمية المستدامة.
- ضرورة الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية الناجحة في مجال تجويد البحث العلمي وتطويره.
- الواقع الحالي لوضع جامعة إب في ظل غياب شبه تام لوظيفة البحث العلمي؛ حيث لا يزال البحث العلمي في الجامعة يعاني من التقليدية وعدم الفاعلية، نتيجة لوجود فجوة في المستوى المرغوب فيه في نوعية الأبحاث العلمية وبين واقع الأبحاث العلمية، وإن وجدت الأبحاث فهي في أدنى مستوياتها وتكاد تخلو من الدور الحديث في إحداث التنمية المستدامة لتواكب التغيرات والتطورات المتسارعة.
- وجود توجه وطني استراتيجي لإصلاح منظومة التعليم الجامعي والبحث العلمي متمثلًا بالرؤية الوطنية لليمن 2025.

3-مبررات التصور: تُعَدُّ التنمية المستدامة أساس تنمية المجتمعات وبوصف الجامعة ووظيفتها الثانية المتمثلة بالبحث العلمي فهي مسؤولة عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع، ويمكن تحديد أهم المبررات كالآتي:
- ضرورة الانطلاق من تصور شامل لتطوير دور البحث العلمي في جامعة إب، وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة.
- تدني إنتاج البحوث العلمية في الجامعة والتي تناولت موضوعات التنمية وأهدافها وأهمية تحقيقها في المجتمع، نتيجة لضعف الاهتمام بمستجدات العصر، وأبرزها متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ضعف الشراكة بين جامعة إب ومؤسسات المجتمع المحلي واحتياجاتها التنموية.
- يأتي هذا التصور استجابة لتوصيات المؤتمرات والندوات التي عقدت على المستويات عالمية وعربية ومحلية بشأن تطوير دور البحث العلمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4-محتوى التصور:

أ-تطوير دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية:
- تطوير دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تقديم الخطط والموازنات والحلول الاقتصادية للقطاع الاقتصادي في المجتمع.
- الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته العلمية في المجتمع.
- تشجيع فكرة الاقتصاد المستدام في قطاع الصناعة والإنتاج الزراعي والحيواني.
- تعزيز فرص الانفتاح على المؤسسات الاقتصادية في المجتمع.
- استثمار التطورات التكنولوجية الحديثة لدمجها في العلميات الصناعية
- استشراف المخاطر الاقتصادية في المجتمع وإيجاد الحلول المناسبة لها وفق مدخل إدارة الأزمات والتأمين المستدام.
- ترشيد الموارد الاقتصادية في المجتمع بما يسهم على المدى الطويل في التنمية المجتمعية الشاملة.
- طرح الرؤى والآليات في مجالات الإنتاج وإعداد المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.
- تشخيص المشكلات الاقتصادية ووضع البدائل اللازمة للتغلب عليها

ب-تطوير دور البحث العلمي في تطوير التنمية الاجتماعية:
- رسم رؤية مجتمعية نابعة من الرؤية الوطنية للدولة.
- الاهتمام بدراسة الموارد البشرية بوصفها أساسًا اجتماعيًّا في إحداث التنمية المستدامة.
- وضع الخطط لتحسين الخدمات الاجتماعية للحد من تفشي الأوبئة والأمية بين أفراد المجتمع.
- تعزيز مبدأ الانتماء والولاء لدى أفراد المجتمع تجاه وطنهم.
- التأكيد على دور الأسرة وأهميتها في التنشئة الاجتماعية وخدمة والمجتمع.
- التوعية بمخاطر الظواهر الاجتماعية والسلوكية السلبية التي تؤثر سلبًا في المجتمع.
- تقديم الخطط البديلة للفئات الاجتماعية المحرومة من التعليم لإشراكهم في العلمية التعليمية.
- تقديم برامج تدريبية مدرة للدخل وبما يسهم في الحد من ظاهرة الفقر والبطالة في المجتمع.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي بالمشكلات السكانية التي قد يواجهها أفراد المجتمع.
- الاهتمام بالإدماج الاجتماعي للأشخاص من ذوي الإعاقة بما يضمن مشاركتهم البناءة في المجتمع.
- ضمان مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والمدنية للحد من العنف الموجه ضدها.

ج-تطوير دور البحث العلمي في التنمية البيئية:
- تقديم الخطط اللازمة لدعم الأمن الغذائي في المجتمع.
- تقديم الآليات لاستخدام الموارد البديلة المتجددة لتحل محل الموارد غير المتجددة.
- الحد من الاستنزاف الجاري للموارد الطبيعية بإيجاد حلول بديلة.
- الإسهام في تقديم مبادرات للتخلص من النفايات الضارة بالبيئة والإنسان.
- تقديم المعلومات حول أهمية نظافة البيئة العامة وأثرها الإيجابي في أفراد المجتمع.
- وضع منظومة لترشيد استهلاك المياه لضمان وصولها صالحة لجميع أفراد المجتمع.

- الكشف عن مصادر جديدة للطاقة وتطوير عملية الحصول عليها.
- التوعية بالمحافظة على البيئة الطبيعية ومحتواها لضمان حياة آمنه لأفراد المجتمع.
- توعية المجتمع بمخاطر تجهد البيئة كالتلوث والتصحر والزحف العمراني.

5-متطلبات بناء التصور:

- وجود قيادة فعالة للجامعة تعمل على إرساء وتفعيل الوظيفة الثانية للجامعة والمتمثلة بالبحث العلمي بالشكل المطلوب.
- توفر دعم مادي لإجراء الأبحاث العلمية التي تهتم بقضايا التنمية المستدامة وتساعد في تحقيق أهدافها.
- تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا في الجامعة على طرق البحث العلمي الجديدة مواكبة للتطورات المستمرة في هذا المجال، وبما يمكنهم من إجراء الأبحاث ذات القيمة العلمية والنافعة تنمويا للمجتمع.
- نشر ثقافة البحث العلمي ومفاهيم التنمية المستدامة في الأوساط الجامعية، وذلك من خلال إقامة الندوات والورش التعريفية.

6-معوقات التصور:

- غياب التوجهات والرؤى وضعف القناعة لدى الجامعة وقياداتها لتفعيل دور البحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ضعف الموارد ومصادر التمويل والإمكانيات المادية اللازمة لتطوير دور البحث العلمي في الجامعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- غياب آلية التنسيق المشترك بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والخدمية والمجتمع المحلي في مجال البحث العلمي.

سادسًا-الاستنتاجات، التوصيات والمقترحات:

1-الاستنتاجات:

- التنمية المستدامة عملية مستمرة ومتصاعدة وتعبير عن تجدد احتياجات المجتمع؛ لذا فهي عملية يجب أن تسهم فيها الجامعة من خلال ما تقدمه من أبحاث علمية قادرة على تحقيق الاستخدام الكفء للموارد إنتاجًا وتوريعًا وإحداث تحولات هيكلية في بنية المجتمع التنموية.
- العصر الراهن هو عصر التحديات والتغيرات والتطورات المتسارعة في شتى الجوانب؛ لذلك لابد على الجامعة أن تكون قادرة على مواجهة تلك التحديات والتغيرات والعمل المستمر على التطوير الدائم لدورها البحثي في ظل أهداف التنمية المستدامة، من خلال العمل على معالجة ضعف الجانب البحثي لها.
- تعزيز التنمية المستدامة من خلال قيام الجامعة بوظيفتها الثانية والمتمثلة بالبحث العلمي بالشكل المطلوب، والذي لا تزال المؤشرات تشير إلى تدنٍ ملحوظ في إنتاجها المعرفي، وكذلك سوء توظيف أبحاثها في المجالات التنموية.
- توكد التقارير الرسمية والدراسات العلمية أنَّ واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب –على الرغم مما يشهده من جهود التطوير-لا يزال يواجه الكثير من التحديات والمشكلات التي تقف عائقًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2-التوصيات:

- تبني جامعة إب للتصور المقترح والعمل على تطبيقه.
- ضرورة تطوير الدور الحقيقي للبحث العلمي حتى تتمكن تلك الأبحاث من الوقوف على مشكلات المجتمع التنموية وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وطلبة الدراسات العليا على إجراء البحوث العلمية المتعلقة بموضوعات التنمية المستدامة.
- استحداث مراكز بحثية داخل الجامعة واستثمارها في مجال التنمية المستدامة.
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والورش العلمية حول الموضوعات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

3-المقترحات:

يمكن اقتراح الدراسات الآتية:

- إجراء دراسات حول المعوقات والصعوبات المؤدية إلى ضعف دور جامعة إب في مجال البحث العلمي وربطه بالتنمية المستدامة.
- إجراء دراسة حول واقع الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمؤسسات الخدمية والإنتاجية في المجتمع المحلي في مجال البحث العلمي والتنمية المستدامة.
- إجراء دراسة حول تقويم واقع جهود جامعة إب في مجال البحث العلمي في ضوء التجارب العالمية الحديثة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

- أبو النصر، مدحت، ومدحت، ياسمين. (2017). *التنمية المستدامة مفهومها –أبعادها– مؤشراتها*. المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
- أبو عيادة، هبة توفيق. (2021، يونيو 27-28). *دور الجامعات في التنمية المستدامة* [ورقة مقدمة]. المؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج، *مجلة كلية المصطفى الجامعة*، بغداد، العراق. 306-324.
- أحمد، شريف محمد. (2016). دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء تجارب دولية رائدة. *المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية*، *36*(2)، 371-374.

- أضهير، نائل سالم. (2017). *واقع أداء وحدة البحث العلمي في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وعلاقتها بمؤشرات التنمية المستدامة* [رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر]. غزة، فلسطين.
- بومدين، عربي. (2016). دور الجامعات الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية جامعة الشلف*، (7)، 247-267.
- التقرير الوطني. (2012). *التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة*. مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، البرازيل.
- التقرير العربي حول التنمية المستدامة. (2015). *التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية*. الأسكوا.
- تقرير الأمم المتحدة الإنمائي. (2015). *التنمية البشرية في اليمن* 2015. اليونسكو.
- جامعة إب. (2017). *كتاب مؤشرات التعليم بجامعة إب منذ التأسيس وحتى العام 2017*. الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء. اليمن.
- الحاج، نجوى أحمد. (2016). *استراتيجية لإنتاج المعرفة في جامعة صنعاء في ضوء احتياجات التنمية المستديمة في اليمن* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- الحدابي. داؤود عبد الملك. (2014). *تشخيص الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي*، مشروع الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن، محور التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- الخليدي، عبد السلام. (2014). *البحث العلمي في اليمن*: الواقع والطموح، http//www.researchgate.net.
- داودي، فاطمة الزهراء. (2017، أكتوبر 11-12). *معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية* [ورقة مقدمة] الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية ركيزة أساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- الدستور اليمني. (1991). *الدستور الصادر في العام 1991 شاملا تعديلاته لغاية العام (2015)*.
- الدوش، علي عبده. (2003). *علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة عدن.
- ردمان، محمد يحيى. (2020). دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة كلية التربية بنها*، *124*(4)، 347-369.
- زين الدين، محمد مجاهد، (2013). *أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية*. كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- ساعو، حورية، ومحمد، أيت. (2022). البحث العلمي كدعامة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*، *6*(1)، 416-420.
- سعيد، سند وليد. (2022)، دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة العراق أنموذجًا. *مجلة الجامعة العراقية*، *16*(2)، 241-252.
- الشيباني، محمد علي. (2018، سبتمبر 29-أكتوبر 1). *رؤية استراتيجية لربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية* [ورقة علمية مقدمة]. الندوة العلمية الأولى: آفاق المستقبل، كلية التربية، جامعة إب.
- صالح، نجاة عبد الولي. (2011). *دور المشروعات الصغيرة في التنمية المستدامة في اليمن: دراسة اقتصادية قياسية ميدانية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عين شمس، مصر.
- طرابلسية، شيراز. (2015). تقييم دور البحث العلمي في تلبية احتياجات التنمية المستدامة: دراسة حالة في مؤسسات التعليم العالي السورية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، *37*(4)، 87-104.
- العباني، فتحي محمد. (2020). دور كتب التربية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة الإدارة العلمية المحكمة للعلوم الإنسانية والتطبيقية*، (5)، 1-24.
- عبد الرزاق، ماجدة مصطفى. (2023). دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. *المجلة العربية للنشر العلمي*، *5*(51)، 132-150.
- العدواني، نادر مبارك. (2021). دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت: دراسة مقارنة. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، *7*(11)، 560-587.
- العطار، سلامة صابر. (2012). العلاقة بين التعليم غير النظامي والتنمية المستدامة في ضوء مطالب التغيير. *مجلة تعليم الجماهير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس*، (59)،79-96.
- العفيري، نبيل أحمد. (2017). أنموذج مقترح لربط البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. *مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية*، (33)، 113-240.
- عكار، حسين، والعامري، عبد العزيز. (2022). متطلبات تطوير البحث العلمي من وجهة نظر الخبراء. *مجلة العلوم النفسية والتربوية*، *6*(21)، 1-22.
- علاونة، يوسف جابر، وسمارة، يوسف نجم. (2021). دور البحث العلمي والدارسات العليا في الجامعة الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها. *مجله الفا للدراسات الإنسانية والعلمية*، *2*(2)، 7-26.

- علي، أشرف يونس. (2013). *دور البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة: جامعات غزة أنموذجا* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- الكردي، زهير محمود. (2017). *استراتيجية مقترحة لتطوير قيادة التغيير في مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة في ضوء مبادئ التنمية المستدامة* [رسالة ماجستير منشورة]. الجامعة الإسلامي]. غزة، فلسطين.

- الكميم، سماح. (2010). *بناء نموذج لتطوير الهيكل التنظيمي لجامعة تعز في ضوء مدخل المقارنة المرجعية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة تعز، الجمهورية اليمنية.

- الكميم، سماح علي، وعرشان، اتحاد محمد. (2020). تصور مقترح لتفعيل وظائف الجامعات اليمنية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 32 (7)، 164-206.

- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2015). *مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية*. صنعاء، الجمهورية اليمنية.

- الهبوب، أحمد غالب، والفخري، نجلاء عبد الدائم. (2018). تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. *مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، جامعة صنعاء، 6*(11)، 281-319.

- الورد، منير أسعد، والانسي، أحمد أحمد. (2023). واقع البحث العلمي في كليات المجتمع ودورة في التنمية المستدامة. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، 5 (3)، 74-102.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2010). الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية 2006-2010. صنعاء، اليمن.

- وزارة الشؤون القانونية. (2010). *القرار الجمهوري رقم (18) لسنة 1995بشأن الجامعات اليمنية*. صنعاء، الجمهورية اليمنية.